

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢١	١,٧%
العائد منذ بداية العام	١,٧%
٢٠٢٠	-١٠,٠%
منذ ٥ سنوات	٨٠,٤%
منذ التأسيس	٤٦٨,٨%

التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضاً بالاستثمار في أئون الخزانه و سندات الخزانه وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري في كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

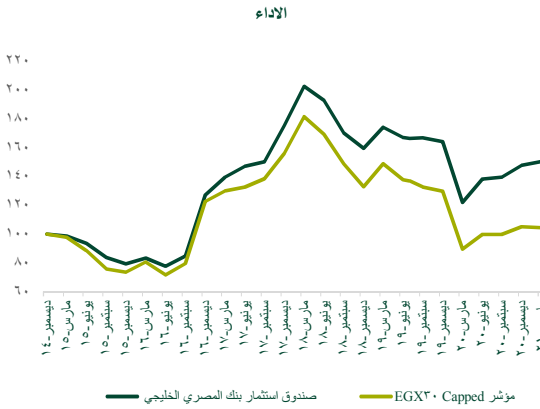
نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو-١٩٩٧
سعر الوثيقة ج.م	٢٤٤,٧ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٢٢٢,٢ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGULBI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٧

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك المصري الخليجي	
تليفون	١٩٣٤٢
فاكس	+٢٠٢٠٣٧٦١٦٨٤٨
العنوان الإلكتروني	http://www.eg-bank.com/



تحليل السوق

أداء السوق والاستراتيجية

انخفض مؤشر السوق الرئيسي EGX30 بنسبة ٢,٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢١، متراجفاً عن أداء مؤشر MSCI للأسواق الناشئة الذي ارتفع بنسبة ١,٩٪ خلال نفس الفترة. نلاحظ أن مصر بدأت العام بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر EGX30 بنسبة ٦,٣٪ في الشهرين الأولين من عام ٢٠٢١، إلا أن جميع المكاسب ثلاثت وتحولت إلى أداء سلبي منذ بداية العام حتى تاريخه بعد انخفاضه بنسبة ٨,٣٪ في مارس. واقترب الأداء الإيجابي للسوق في الشهرين الأولين بتقلبات جيدة من المؤسسات الأجنبية والعربية بجملي شراء بلغ ٦,٨ مليار جنيه وصافي شراء قدره ٦٧,٠ مليون جنيه. واصلت المؤسسات العربية سياستها الشرائية في مارس بصافي شراء قدره ٩٢ مليون جنيه مصري، مما يدل على صافي شراء حتى تاريخه يقدر بـ ٤٠٠ مليون جنيه، في حين تحولت المؤسسات الأجنبية إلى صافي بيع بقيمة ٣٧١ مليون جنيه، مما يعني صافي بيع قدره ٩ ملايين جنيه في الربع الأول من ٢٠٢١.

من الجدير بالذكر أن شهر مارس شهد خروج تكفلات استثمارية من الأسواق الناشئة بصورة عامة و هو ما أدى إلى انخفاض مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة ١,٧٪. وقد حدث انخفاض أكبر في السوق المصري نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية:

- ١) يعتبر السوق المصري من أقل الأسواق من حيث السيولة بين الأسواق الناشئة وبالتالي فهو عرضة لمزيد من التقلبات وسط التقلبات الخارجية.
- ٢) قلة الرغبة في الشراء لدى المستثمرين المحليين والأجانب بسبب مخاوف من نتيجة الخلاف حول سد المياه بين مصر والسودان من جهة واليوروبا من جهة أخرى.
- ٣) أدى تصحيح السوق إلى إطلاق العديد من الماجين بين الأسهم المضاربة مما أثر على القدرة الشرائية للمستثمرين الأفراد.

النظرة المستقبلية

نعتقد أن الاقتصادات العالمية ستعاني تدريجياً خلال عام ٢٠٢١، وستكون سنة انتقالية إلى أن يتم إنتاج كميات كافية من اللقاحات واتحها لنسبة كبيرة من العالم، وبالتالي يتمكن من العودة إلى الحياة الطبيعية في عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، لدينا نظرة إيجابية لأسواق الأسهم وذلك لعدة أسباب:

- ١) تحسن الظروف الاقتصادية عالمياً بشأن التطعيم إلى جانب تحسن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين سيؤدي إلى مناخ استثماري أفضل وديمع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق الناشئة.
- ٢) توسيع نطاق التحفيز النقدي العالمي لدعم أنشطة التصنيع في أوروبا و آسيا، مما سيحفز الطلب على السلع و من الممكن أن يثبت أسعار النفط فوق ٦٥ دولاراً أمريكياً للبرميل.
- ٣) قرار البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بنسبة ١٠٠٪ منذ بداية دورة التيسير في فبراير ٢٠١٨ سيؤدي إلى تحسين قدرات الاقتصاد وتميز آفاق النمو بعد عصر فيروس كورونا.
- ٤) نتوقع أن تتحسن الأرباح في عام ٢٠٢١ بعد الانتهاء من عمليات الإغلاق الكلي التي حدثت في عام ٢٠٢٠. وسيكون الانتعاش في نسب الأرباح محركاً رئيسياً لأداء السوق. يتم تداول السوق حالياً عند مضاعف ربحية ٧,٤ مرة لعام ٢٠٢١ مع وجود فرصة لارتفاع هذا المضاعف إلى ١٠٠ مرة مما يعني احتمال ارتفاع بنسبة ٢٥٪.

الاقتصاد

ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢,٠٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠/٢١ من ٠,٧٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢١ مما يعني نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٤٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢١ مقارنة بنمو ما قبل جائحة الكوفيد-١٩ بنسبة ٥,٦٪ في النصف الأول من ١٩/٢٠٢٠. تتوقع الحكومة أن يواصل نمو إجمالي الناتج المحلي تحسن تدريجي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/٢١ حيث ارتفع إلى ٢,٨٪ في الربع الثالث و٥,٣٪ في الربع الرابع، مما يعني نسبة إجمالي الناتج المحلي المتوقع بـ ٢,٧٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢١. ويعتبر الضغط على قطاع السياحة بالإضافة إلى تراجع الاستهلاك المحلي الخاص من العوامل المؤثرة على معدلات النمو.

تضاعف عجز الحساب الجاري من ١,٣٨ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٩/٢٠ إلى ٢,٧٩ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢١. ترجع الزيادة في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي إلى تراجع عوائد قطاع السياحة إلى ٠,٣ مليار دولار فقط مقارنة بـ ٣,٢٢ مليار دولار في الربع الأول من ١٩/٢٠٢٠ قبل انتشار وباء كوفيد-١٩. عوض جزئياً زيادة التحويلات من الخارج التي زادت بنسبة ١٩,٩٪ من ٦,٦٣ مليار دولار إلى ٧,٩٥ مليار دولار انخفاض قطاع السياحة.

أعلنت مصر عن بيع سندات بقيمة ٣,٧٥ مليار دولار على ثلاث شرائح بأجل استحقاق خمس وعشرة وأربعون سنة. وجاء توزيع الإصدار على النحو التالي: ٧٥٠ مليون دولار في سندات لأجل ٥ سنوات بنسبة ٢٣,٨٧٥٪، ١,٥ مليار دولار في سندات لأجل ١٠ سنوات بنسبة ٥,٨٧٥٪ و ١,٥ مليار دولار في سندات لأجل ٤٠ سنة بنسبة ٧,٥٪.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ على أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨,٢٥٪ وسعر الإفراض لليلة الواحدة عند ٩,٢٥٪، مما كان متوقع قيام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة بـ ٥٠٠٪ منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتى نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتتصل إلى مستويات توفرت على مستويات التي وصلوا إليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.

أعلنت الحكومة عن مشروع ميزانيتها للسنة المالية ٢٠٢١/٢٢ التي تستهدف تحقيق فائض أولي بنسبة ١,٥٪ وعجز إجمالي بنسبة ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. تقرض الميزانية زيادة بنسبة ١٦,٤٪ في إجمالي الإيرادات، في حين أن من المتوقع نمو الأجور بنسبة ١١٪. الميزانية لم يوافق عليها البرلمان بعد ولم يوقعها الرئيس.

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر مارس ليبلغ ٤٠,٣ مليار دولار مقارنة بـ ٤٠,٢ مليار دولار خلال شهر فبراير. نلاحظ أن هذه الزيادة حدثت بالرغم من انخفاض قيمة الذهب لدى البنك المركزي بحوالي ١٤٠ مليون دولار بسبب انخفاض سعر الذهب العالمي. وأخيراً نلاحظ أن اختار البنك المركزي بعدم إدراج عوائد السندات الدولية البالغة ٣,٧٥ مليار دولار في الاحتياطيات الرسمية بل ضمها إلى احتياطيات المستوى الثاني التي قدرت بمقدار ٣,١ مليار دولار لتصل إلى ٧,٨ مليار دولار أمريكي.

استقر معدل التضخم في شهر مارس ٢٠٢١ ليصل إلى ٤,٥٪ على نفس مستوى شهر فبراير، ويعتبر هذا أدنى مستوى منذ عشرة سنوات.